هل تنجح الفوترة بظروف كهذه..؟!

مملوك لـ«الوطن»: طلبنا اجتماعاً مع المالية لتأجيل تطبيق الفوترة لحين توافر الكهرباء والنت وغيرها

عبد الهادي شباط

اعتبر الدكتور عمار يوسف (خبير اقتصادي) أن إعلان وزارة المالية عن إنجاز آلية إلكترونية للتحقق من إصدار الفواتير، هو من باب تسجيل إنجازات وقرارات لا أكثر من ذلك لأن نظام الفوترة الذي تتحدث عنه وزارة المالية غير قابل للتطبيق ولا يطبق في مثل الظرف العام الذي يمر به البلد من حصار وأزمة اقتصادية وظروف معيشية صعبة جداً وإنما يطبق عندما تكون الظروف مواتية والحالة الاقتصادية والبنية التحتية وتطبيقات الحكومة الإلكترونية متاحة، في حين حالياً أبسط تطبيقات الأتمتة والدفع الإلكتروني غير متاحة (النت والكهرباء وتوافر الأجهزة والبرامج وغيرها) وأن الكثير من الإجراءات التي يتم الاستعجال فيها يتحملها ويدفع ثمنها المواطن، مشيراً إلى أن كثرة الحديث عن الأتمتة وأنظمة الدفع الإلكتروني هذه الأيام ربما يأتي بناء على رغبة بعض أصحاب الشركات الموردة لمثل هذه التطبيقات.

بينما اعتبر نائب رئيس اتحاد غرف السياحة السورية محمد مملوك أن تطبيق نظام الفوترة حالياً غير ممكن لعدم توافر البنى التحتية (إنترنت وكهرباء وغيرها) التي يحتاجها هذا النظام وأنه من غير المقبول أن تبدأ وزارة المالية بالرقابة على تنفيذ الفوترة من دون توافر مقومات نجاح هذه التجربة وأن اتحاد غرف السياحة حالياً طلب اجتماعاً مع وزارة المالية لطلب تأجيل هذا الإجراء وتصبح الظروف والبنية التحتية مساعدة لتطبيق الفوترة، خاصة بعد أن توقف المنشآت السياحية عن اعتماد برامج محاسبية منذ سنوات بسبب التفاهمات التي كانت نافذة بين أصحاب المنشآت السياحية (منشآت الإطعام) حول رقم عمل كان يتفق عليه مع المالية ويتم تسديده لاحقاً، في حين طبيعة نظام الفوترة الذي تتحدث عنه المالية يحتاج لبرامج وتوافر مستلزمات لتطبيقه وبناء على كل ذلك طلب اتحاد غرف السياحة الاجتماع مع المالية على الأقل للنظر في كيفية تطبيق نظام الفوترة وتقاش العقوبات التي تتحدث عنها المالية.

وعن المنشآت السياحية التي تطلب وزارة المالية نفاذ الفوترة فيها بين أنها تشمل كل الأنشطة ذات الإنفاق الاستهلاكي مثل (المطاعم والمقاهي وغيرها) في حين لم يتم الحديث بعد عن المنشآت الفندقية.

واعتبر أن مثل هذا الإجراء كان يحتاج لبحث ودراسة أكثر موضوعية قبل اتخاذ قرار منفرد في وزارة المالية بتطبيقه بعيداً عن تفهم ونقاش الجهات التي يطبق عليها القرار رغم أن اتحاد غرف السياحة يتفق مع وزارة المالية في تحصيل الضريبة وتحقيق إيراد للخزينة العامة للدولة بشرط أن تكون هذه الضريبة عادلة.

وأعلنت وزارة المالية عبر صفحتها وموقعها الرسمي على التليغرام أنها أنجزت آلية إلكترونية للتحقق من إصدار الفواتير وأن هذه الآلية تعدّ بمنزلة خطوة مهمة باتجاه العدالة الضريبية، والتحوّل الرقمي في عمل الإدارة الضريبية.

وتضمن الآلية الجديدة حقوق الزبائن والباعة ومزودي الخدمات، من خلال توثيق عمليات البيع والشراء، وتجنب عمليات التلاعب في الحسابات، وضمان حصول كل طرف في العملية التجارية على مستحقاته، بما في ذلك الخزينة العامة للدولة، وأنه يمكن استخدام آلية التحقق الإلكتروني من إصدار الفواتير بشكل بسيط جداً، من خلال الدخول إلى الموقع الإلكتروني الخاص بها، أو تحميل التطبيق على جهاز الهاتف أو الحاسب أو اللوح الرقمي، إذ يقوم كل بائع أو مقدم خدمة مستخدم للآلية، بإدخال قيم الفواتير بشكل مباشر ولحظي، عند تسديدها، وتقديم فاتورة للزبون متضمنة رمزاً تعريفياً خاصاً بها، بحيث يمكن للزبون التحقّق من تسجيل الفاتورة بالقيمة الحقيقية المسددة فعلاً، من خلال إدخال الرمز التعريفي إلى النافذة الخاصة بها في الموقع الالكتروني الخاص بآلية التحقق الإلكتروني للفواتير، كما يمكنه تسجيل شكوى بشكل مباشر عند حدوث أي خلل في العملية، أو طلب جواب عن أي تساؤل أو عرض مقترح لتطوير أداء العمل والآلية.

وأنها ألزمت بعض المكلفين الخاضعين للضريبة على الدخل باستخدام آلية التحقق الإلكتروني للفواتير المصدّرة، ووضع الرمز التعريفي الناتج عن آلية التحقق الإلكتروني على كل فاتورة صادرة من قبلهم، وذلك بموجب القرار رقم ٢٧٣ الصادر بتاريخ ٧ شباط ٢٠٢١.

وأنه يحدّد بقرار من مدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم، المهن والمنشآت والمكلفون الملزمون بتطبيق الآلية، وتاريخ اعتمادها، وفترات الاختبار، على ألا تتجاوز ٣٠ يوماً، إضافة لتحديد المكلفين والمنشآت الملزمين بتطبيق أحكام القرار ٢٧٣ الذين يحلّ الرمز التعريفي الناتج عن آلية التحقق الإلكتروني محلّ ختم دائرة رسم الإنفاق الاستهلاكي بمديريات المالية على الفواتير المصدّرة من قبلهم.

علماً أن جريدة «الوطن» اتصلت مع وزارة المالية (مدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم) لتوضيح آلية تطبيق نظام الفوترة وتطبيق المالية الذي يراقب إصدار الفواتير لكنه اعتذر والحجة عنده اجتماع..!

مدير الإنتاج النباتي: نقص الأسمدة يؤثر في إنتاجية وحدة المساحة المزروعة بالقمح

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: قريباً وصول سماد اليوريا.. الكمية المستوردة أكثر من ٢,٥ آلاف طن لكنها لن تغطي الحاجة

رامز محفوظ

كشف رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم لـ«الوطن» أنه من المتوقع وصول سماد اليوريا إلى سورية خلال الأيام القليلة القادمة، لافتاً إلى أن الكمية التي تم التعاقد لاستيرادها من سماد اليوريا واللازم لزراعة القمح خلال الموسم الحالي أكثر من ٣٥٠٠ طن.

وكان قد وافق مجلس الوزراء منذ أكثر من شهر على التعاقد لتأمين ٣٥٠٠ طن سماد يوريا ٤٦ بالمئة في ظل الحاجة الماسة إليها في استكمال زراعة محصول القمح الحالي.

ولفت إلى أن الكمية التي ستصل قريباً من سماد اليوريا سيتم توزيعها على الفلاحين من قبل المصرف الزراعي كدفعة ثانية من الأسمدة اللازمة لزراعة القمح، مبيناً أن الدفعة الثانية تم البدء بتوزيعها منذ ١٥ الشهر الماضي لكن هناك مشكلة بعدم توفر السماد بالشكل الكافي ومع وصول الكمية المستوردة من سماد اليوريا سيتم توزيعها مباشرة على الفلاحين.

وأشار إلى أن المصرف الزراعي يوزع المتوفر لديه حالياً من الأسمدة ولم يتوقف عن التوزيع للفلاحين وعندما يكون لديه أسمدة يوزعها على الفلاحين وعندما لا يتوفر لديه لا يوزع.

وأكد بأن الكمية المستوردة والتي ستصل قريباً من سماد اليوريا لن تغطي الحاجة.

وبين بأن سماد السوبر فوسفات لم يتم تأمينه ولم يكن متوفراً خلال الموسم الحالي في حين أن سماد اليوريا موجود وتم توزيع الدفعة الأولى منه كاملة على الفلاحين والتي انتهى توزيعها ١٥ الشهر الجاري.

ولفت إلى أن سماد السوبر فوسفات يستخدم عند زراعة بذار القمح وليس له أي مفعول في الوقت الحالي والتركيز حالياً على تأمين سماد اليوريا.

وأوضح أن خطة زراعة القمح للموسم الحالي تعتبر جيدة ونتمنى أن تكون أفضل من العام الماضي إذ أن نسبة التنفيذ أعلى من التنفيذ العام الماضي في جميع المحافظات، منوهاً بأنه عند وصول سماد اليوريا وتوزيعه سيكون إنتاج القمح أفضل في وحدة المساحة.

بدوره أكد مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة أحمد حيدر لـ«الوطن» أن المصرف الزراعي حدد توزيع دفعتين من الأسمدة الآزوتية وكان سيوزع وبناء على الإمكانات المتوفرة نصف كمية الحاجة على دفعتين، الدفعة الأولى سيوزعها المصرف للفلاحين مع بداية زراعة القمح والدفعة الثانية مع بداية الإشطاء.

وبين أن المصرف الزراعي حدد نهاية موسم زراعة القمح بتاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠٢١ وتوقف إعطاء السماد بهذا التاريخ وسيتم إعطاء الدفعة الثانية ابتداء من ١٥ كانون الثاني وبناء على كشف حسي على الفلاحين الذين قاموا بزراعة القمح بالفعل، منوهاً بأن هذه كانت تعليمات المصرف الزراعي وليست تعليمات وزارة الزراعة.

وأشار إلى أن وزارة الزراعة تدخلت بعد اجتماع المجلس العام لاتحاد الفلاحين وبعد الاستماع لمطالب الفلاحين ورفعت الوزارة مذكرة للمصرف الزراعي من أجل تمديد موسم زراعة القمح أو توزيع الدفعة الأولى من السماد لنهاية شهر كانون الثاني الماضي ومن ثم سيتم توزيع الدفعة الثانية من السماد مع بداية مرحلة الإشطاء بداية شهر شباط الجاري.

وأكد أن نقص الأسمدة يؤثر في إنتاجية وحدة المساحة المزروعة بالقمح، مبيناً بأنه عندما يتم زيادة الأسمدة وتوزيعها بالكميات الموصى بها وفق جدول الاحتياج سيتم الحصول على إنتاج حقيقي ومثالي.

وبين بأنه خلال الموسم الحالي لم يتم توزيع سماد السوبر فوسفات على الفلاحين والذي يجب أن يوضع قبل بداية الزراعة أو مع بداية الزراعة لعدم توفره نهائياً، لكن الأسمدة الآزوتية مثل سماد اليوريا هو الأساس لنجاح موسم زراعة القمح والذي مؤمن منه حالياً هو نصف كمية الاحتياج.

ونوه بأن الفلاح يلجأ لوضع سماد عضوي للمساحة المزروعة بالقمح وهذا السماد يعتبر كذلك غنياً بالآزوت.

اتحاد الحرفيين يكشف عن همومه بحضرة وزير الصناعة

الجمارك لا تعترف بالاتحاد.. والوزير يصفهم بشيوخ الكار

هناء غانم

قضايا وصعوبات عديدة ناقشها الاتحاد العام للحرفيين أمام وزير الصناعة زياد صباغ تتعلق بتأمين الكهرباء والتراخيص والاستيراد والتصدير والجمارك و.. وغيرها حيث طرح الحرفيون معاناتهم وآليات الحكومة الواجب اتخاذها لتذليل العقبات والارتقاء بالعمل الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

وزير الصناعة أكد خلال لقائه بـ«شيوخ الكار» كما أطلق عليهم! أن القطاع الحرفي عانى كغيره من القطاعات نتيجة الحرب على سورية والتي كان هدفها القضاء على التراث المادي والمعنوي والاقتصاد الوطني مبيناً إقامة حاضنة لهذه الحرف يعد مشروعاً تنموياً متكاملاً لتعليم هذه الحرف والمحافظة على المهن التراثية والحرفية باعتبارها الأساس الداعم لرفد الكوادر بالاختصاصات على مختلف المحافظات والتواصل معهم لمعالجة همومهم مع مديريات الصناعة والوزارة لتذليل العقبات.

الوزير أكد أنه يتم العمل على إعداد صك تشريعي ضمن إطار قانوني ينظم عمل شيوخ الكار من الحرفيين تلافياً لما يتعرض له الاتحاد من عقبات مشيراً إلى أن المهن التراثية ليست متطابقة في جميع المحافظات الأمر الذي يشكل النسيج الاجتماعي في سورية والواجب الحفاظ عليه.

وزير الصناعة طالب من كل حرفة أن تتقدم بمذكرة خطية لمناقشة جميع القضايا وإيجاد حل جذري لها، لافتاً إلى أنه دائماً يتم الحديث عن العمل المؤسساتي ولكن للأسف لا نعمل به، لافتاً إلى أنه لماذا لا يتم التنسيق لتأمين جميع مستلزمات المواد الأولية، داعياً إلى قوننة الحرف والأهم أن الوزارة والحكومة داعمة للاتحاد، معولاً على المهن التراثية والورشات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد الحرب باعتبارها الأسرع في العملية الاقتصادية.

وخلال الاجتماع كشفت قطاعات الصناعات الموسيقية أن صناعة الأدوات الموسيقية هي الأولى على مستوى الوطن العربي مطالبين بدعم وحل لما يتعرضون له من هيمنة من قبل تجار الأخشاب وخاصة أن هناك مواصفات معينة يحتاجها الحرفي وتباع بملايين الليرات إضافة لذلك هناك أنواع يجب استيرادها من قبل الاتحاد لأنها تأتي تهريب وتباع بأضعاف سعرها.

الحال ذاته ينطبق على حرفة الصدف والتي يتم استيرادها واحتكارها لرفع سعرها.

الحرفيون في مجال صناعات الصابون والشامبو أكدوا خلال الاجتماع أن وزارة الصحة تتعامل معهم كما تتعامل مع صناعة الدواء الأمر الذي يعرقل مسيرة العمل والأهم أن هناك زيوتاً تستخدم في الصابون أسعارها أغلى من سعرها في بريطانيا.

وبخصوص الموقع الالكتروني الخاص بالحاضنة طالب الاتحاد أن يكون هناك حل لموضوع تحديد سعر الصرف حتى يتم التعامل بالتسويق الالكتروني.

الوزير صباغ قال: إن ضعف التسويق هو أمر في أغلب شركاتنا أيضاً، مشجعاً على التعامل مع التسويق الالكتروني باعتباره تجارة العصر، لافتاً إلى أن الدخول في التسويق الإلكتروني أمر لابد منه على المستوى المنظور.

وطالب الحرفيون بأن يكون هناك تأطير قانوني لدار الأزياء وأن يكون هناك إعفاءات جمركية على مستوى جميع المستوردات التي تدخل في العملية الصناعية. القائمون على الاتحاد أكدوا أن الجمارك لا تعترف باتحاد الحرفيين بموضوع الاستيراد لأنثا لسنا تجاراً ولا صناعيين.

في كل المحافظات..

١٤٧ مخالفة تموينية باليوم

علي محمود سليمان

بلغ عدد الضبوط العدلية المنظمة من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في جميع المحافظات عدا (الرقة والحسكة وإدلب) ٥٥٧١ ضبطاً خلال كانون الثاني، أي بمعدل ١٤٧ ضبطاً في اليوم، وهي تجمع بين الضبوط العدلية المنظمة على القانون ١٤ وعددها ٤٠١٣ ضبطاً وضبوط العينات المسحوبة تبلغ ٥٥٨ ضبطاً، منها ١٠٧ عينات مخالفة و٢٤٨ عينة مطابقة و٢٠٣ عينات قيد التحليل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب أنه تمت إحالة ٤٩ شخصاً مخالفاً إلى القضاء المختص، وتم إغلاق ٦٦٣ فعالية تجارية، وذلك خلال الدوريات التي قام بها جهاز حماية المستهلك في المحافظات وبلغ عددها ٢٧٥٤ دورية، كما تم معالجة ٣٨٣ شكوى وردت إلى مديريات التجارة الداخلية في المحافظات.

مبيناً أنه تم تحصيل مبلغ ٥٣.٩ مليون ليرة سورية وذلك مقابل تسوية ٢١٥٦ ضبطاً وفق المادة ٢٣ من القانون ١٤ لعام ٢٠١٥، حيث بلغ عدد مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار ١٦٧٧ مخالفة، ومخالفات الفواتير ٥١٠ مخالفات، والامتناع عن البيع ٣١ مخالفة، والبيع بسعر زائد ٢٢٥ مخالفة.

كما تم تنظيم مخالفات الغش في البضاعة وهي ٤٢ مخالفة، على حين تم ضبط ٢٩٨ مخالفة للاتجار بمواد مدعومة من الدولة، وهي موزعة إلى ١٠٨ مخالفات للاتجار بالدقيق التمويني والضبوط المرتبطة بالتلاعب، و١٩٠ مخالفة للاتجار والتلاعب بالمحروقات.

كما تم تنظيم ١٥٢ مخالفة لحوم ما بين ٥٦ مخالفة للحوم الحمراء، و٩٦ مخالفة للحوم البيضاء، وتم تنظيم ٦ مخالفات للاتجار بمواد الإغاثة، على حين تم ضبط ١٣٢ مخالفة لمواد منتهية الصلاحية، ومخالفات بدل خدمات ٢١٢، ومخالفة متفرقة ٨١.

ولفت شعيب إلى أن الوزارة كثفت حملتها على الأسواق لضبوط مخالفات رفع الأسعار والتلاعب بها والتدقيق على الفواتير المتداولة بين حلقات الوساطة التجارية في الأسواق على مستوى المحافظات، والمتابعة كانت يومية وفورية من الوزارة.

ونوه بأن الحملة على الأسواق مستمرة مع الضغط على التجار لتخفيض أسعارهم، وحول آلية الرقابة أوضح شعيب أن الوزارة تشددت في مراقبة عمل المراقب التمويني بشكل دقيق وحازم، وأي شكوى ترد على أي مراقب تتم محاسبته بشكل فوري ونقله، وتم اتخاذ هذا الإجراء بعدد من المراقبين في المحافظات، كما تم توزيع المراقبين على مجموعات عمل يترأسها مدير التجارة الداخلية في المحافظة ليكون على رأس الحملة في المحافظة، من خلال تقسيم المحافظة إلى قطاعات تموينية لمراقبة أسواقها.

وأفاد شعيب بأن الوزارة تتابع الأسواق من خلال مراقبة توافر المواد والسلع بالجودة والسعر المناسبين ومعالجة أي طارئ بهذا الخصوص بشكل لحظي وفوري، إضافة إلى متابعة العمل بالدوريات النوعية المتخصصة على جميع المواد وخاصة المواد المدعومة (دقيق – خبز) لمنع الاتجار بها في السوق السوداء.

٤٥٠٠ ليرة وجبة الشاورما.. ومدير الأسعار: السبب الأعلاف

عبد المنعم مسعود

ارتفعت أسعار اللحوم الحمراء في السوق المحلية لتتخطى حواجز سعرية جديدة ناهز معها كيلوغرام الهبرة المجرومة من دون دهن من لحوم الخراف ٢٥ ألف ليرة تزامناً مع وصول سعر الكيلوغرام من الخروف القائم إلى ٨٥٠٠ ليرة وسعر ١٤ ألف ليرة للكيلوغرام من كامل الخروف بعد الذبح والتنظيف لتختلف بعد ذلك أسعار أجزاء الخروف وفقاً للجزء المرغوب شراؤه ونسبة الدهن فيه بعد أن استقر سعر كيلوغرام الخروف بعظمه للبيع المفرق عند ١٦ ألف ليرة.

وتبعت أسعار لحوم العجول الخراف في ارتفاع أسعارها لتصل لسعر ٧ آلاف ليرة للكيلوغرام للعجل الحي وعند سعر ١١ ألف ليرة للكيلوغرام لكامل الذبيحة وللبيع المفرق ابتداءً من ١٢ ألف للكيل غرام بعظمه، على حين بلغ سعر الهبرة بين ١٧ ألفاً و١٨ ألف ليرة حسب نوعها.

وتباع لحوم الخراف وفق نشرة السورية للتجارة للبيع في صالاتها والسارية المفعول حتى الآن بسعر ١٣٥٠٠ ليرة لهبرة الخروف و١٢ ألف ليرة لهبرة العجل.

ووفقا لما كشفته مصادر في السورية للتجارة فإن الاقتراح في نشرة الأسعار التي يزمع إصدارها فإن سعر هبرة الخاروف سيرتفع ليصل إلى ١٧٥٠٠ ليرة على حين سيصل سعر هبرة العجل إلى ١٦٥٠٠ ليرة وذلك في حال الموافقة على الاقتراح الذي تتم مناقشته بقصد إصداره.

ويباع كيلوغرام الفروج المجمد في صالات السورية للتجارة بسعر ٣٥٨٠ ليرة وذلك وفق نشرة السورية للتجارة على حين أن سعر كيلوغرام الفروج الطازج المذبوح والمنظف يباع بسعر ٥٥٠٠ ليرة وذلك وفقاً لنشرة أسعار التموين بينما وصل سعر الكيلوغرام من الفروج الحي إلى ٤٥٠٠ ليرة.

وتبعت أسعار الشاورما أسعار الفروج ارتفاعاً وسجلت وفق واقع السوق سعراً بين ١٨ ألفاً و٢٢ ألف ليرة للكيلوغرام وتبعها ارتفاع أسعار السندويش منها لتسجل سعر ٢٥٠٠ للسندويشة وسجلت الوجبة الواحدة من الشاورما العربي اختلافاً في أسعارها فبلغ سعرها في بعض محال الوجبات السريعة ٣٢٠٠ ليرة وبلغ بمحال أخرى ٤٥٠٠ ليرة.

مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي ونوس بين في تصريح لـ«الوطن» أن المسألة تعود لارتفاع أسعار الأعلاف في الأسواق المحلية إضافة لارتفاع تكاليف تشغيل المداجن ما سبب ارتفاعاً في تكاليف إنتاج الفروج إضافة إلى خروج عدد كبير من صغار المنتجين، وكل ذلك أدى إلى قلة في العرض وزيادة في الطلب ما سبب ارتفاع الأسعار.

وقال ونوس في تصريحه إن المشكلة ذاتها تنطبق على اللحوم الحمراء مبيناً أن مسؤولية الأعلاف وتسعيرها تعود للوزارة المنتجة لها وهي وزارة الزراعة.

بدوره مدير حماية المستهلك في الوزارة علي الخطيب أوضح لـ«الوطن» أن مديريات التجارة الداخلية في المحافظات تقوم بدورها بمراقبة الأسواق وقمع المخالفات بالأسعار الزائدة لمن لا يلتزم بالنشرات السعرية للتموين وذلك إما عن طريق دورياتها على الأسواق والمطاعم

ومحال بيع الوجبات السريعة وإما عن طريق الدوريات المشتركة مع وزارة السياحة على المطاعم السياحية.

بانتظار صدوره النهائي..

طبيعة عمل جديدة للصحفيين أقل من ثمن نصف فروج مشوي!!

طلال ماضي

أسفرت النقاشات والاجتماعات المتتالية بعد المطالبات الملحة على الفوز بقرار اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء بحسب مصادر الوطن على تعديل طبيعة العمل الصحفي من ٦,٥ بالمئة على راتب ٢٠١٣ إلى ١٣ بالمئة على الراتب الحالي، وبانتظار أن تأخذ الموافقات مسارها الإداري للوصول إلى وزارة المالية والتطبيق الفعلي.

التعديل الجديد لطبيعة العمل من خلال حسبة بسيطة لراتب صحفي مقطوع فوق ٧٢ ألف ليرة سيصبح التعويض للصحفي من ١٧٠٠ ليرة إلى ما يقارب ٩٥٠٠ ليرة.

التعويض الجديد للصحفيين كان ذا قيمة عند طرحه والمطالبة به قبل سنوات لكن اليوم مع التضخم القائم فالتعويض للأسف أقل من ثمن نصف فروج محمر.

الصحفيون في سورية حالهم حال جميع السوريين يعانون من ضيق الحال نتيجة ارتفاع الأسعار وتدني القيمة الشرائية وحجم الحسميات على رواتبهم ومن استكتابهم والتي تصل في العام إلى مبلغ كبير.